التقرير التركيبي

الشباب والانتقال الديمقراطي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

10 و 11 ديسمبر 2011

الرباط

نظم منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي بالتعاون مع المؤسسة الألمانية فريدريش إيبرت والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاءًا حول موضوع "الشباب والانتقال الديمقراطي" يومي 10 و 11 ديسمبر 2011 في الرباط. وتمفصل اللقاء حول المحاور الثلاث التالية :

ما هي قراءتنا اليوم لوضع الشباب وانتظاراته في المتوسط ؟

- أي موقع للشباب في مشروع الدولة الديموقراطية الجديدة، لبناء دولة المؤسسات في جنوب المتوسط ؟
- ما هي العلاقات الممكنة بين المتوسط (شمالا وجنوبا) ؟
- في ظل التحولات الحالية للعمل المشترك من أجل إرساء الديمقراطية والحكامة بالمتوسط ؟

وشارك في هذا اللقاء أعضاء منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي ، والشباب والفاعلون من الذين شاركوا في "الربيع العربي" فضلا عن الباحثين المهتمين بقضايا الشباب والأحداث الأخيرة المرتبطة بحركية الشباب في المنطقة الأورومتوسطية.

وكانت الجلسة الافتتاحية فرصة للتذكير بالتاريخ الغني لمنبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي منذ إنشائه كمكون من مسلسل برشلونة والدور الذي كان على الدول الأوروبية الاضطلاع به للنهوض بالديمقراطية وضمان احترام حقوق الإنسان في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويرى منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي أن الاتحاد الأوروبي لم يقم بما كان منتظرًا منه من خلال الموقف المحتشم الذي عبر عنه مفضلا الاهتمام بالمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدوله الأعضاء. أمام هذه الوضعية المتسمة بانعدام الحريات في الضفة المتوسطية الجنوبية، وأزمة النظام التعليمي ، والحجم الثقيل للميزانية العسكرية ، وجسامة التحولات الديموغرافية، وتأكيد مكانة المرأة في المجتمعات العربية، وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات... وكما أشارت إلى ذلك كل التقارير عن التنمية المنجزة من طرف خبراء من المنطقة؛ فإن أربع قضايا رئيسية تؤطر أجندة المنبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي بالنظر إلى موضوع هذا اللقاء :

1) ضرورة الاندماج المتعدد الأبعاد للشباب (العمل ، والصحة ، والمواطنة ، الخ)؛
2) مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة ضمانا للمساواة وتحقيق المناصفة؛
3) تدبير إرث الماضي من خلال العدالة الانتقالية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان؛
4) التدبير السلمي للعملية الديمقراطية باعتباره البديل الوحيد مع تمفصل الوطني مع المستويين الإقليمي والدولي.

ويجب أن يتم هذا العمل من خلال وضع "الإنسان قبل المنفعة". وقد سلطت الأزمة الاقتصادية الراهنة الضوء على أعراض الليبرالية وما تفرزه من مشاكل. وهو ما يتطلب التحكيم بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي والمصالح الفردية والمصالح الجماعية. وفي هذا الإطار، يمكن للمجتمع المدني من خلال شبكاته يقوم بسد ثغرات عمل الدولة والتي لا يمكنها أن تجيب بمفردها على التحديات والرهانات المستجدة التي تطرحها حركات الشباب.

وقد تمت الإشارة إلى أن منطقة البحر الأبيض المتوسط في حاجة إلى شراكة اندماج جهوي بشكل يتم فيه إعادة النظر في مسلسل برشلونة أو على الأقل مراجعته من أجل إعطاء مفهوم الشراكة بين الضفتين دلالة جديدة مستوحاة من الظروف

الراهنة التي تفرضها الجغرافيا السياسية الجديدة مع انخراط أكبر للمؤسسات الأوروبية من أجل مرافقة الدينامية التي تعيشها منطقة البحر الأبيض المتوسط برمتها."

وقد صبت المناقشات حول المحاور الثلاثة المذكورة أعلاه ، والتي جرت في جو يتسم بالرصانة والمسؤولية في نفس الاتجاه. فبغض النظر عن تنوعها المتكامل، يمكننا فرز الأفكار التالية :

أ - مقارنة مع "النزعة الشبابية" (jeunisme) التي تضخم دور الشباب بوصفه حيزا سوسيوتاريخي، فإن الشباب يبقى فئة اجتماعية محددة من طرف المجتمع (بيير بورديو)، وينبغي ألا ينظر إليه ككتلة متجانسة. وبغض النظر عن جذوره الاجتماعية وخصائصه السوسيوديموغرافية والسوسيومهنية، فإن إيديولوجيات مختلفة تخترقه ، كما تتوزعه ممارساته الثقافية.

ب -لئن كانت فئة الشباب أغلبية في الضفة الجنوبية للمتوسط، فإنها لا تستفيد إلا بنسبة 1 ٪ من الموازنة العامة للدولة فقط، بالإضافة إلى أن 14 دستور لدول الضفة المذكورة لا تنص على الشباب بالمرة. وهو ما يفسر ليس فقط هشاشة هذه الفئة اجتماعيا بل وحتى "مؤسسيا"؛ ونظرا لأن الشباب أقلية في الضفة المتوسطية الشمالية، فإن هشاشته السوسيواقتصادية والسياسية تظل نسبية بالنظر للظروف التي يعرفها الشباب في الجنوب المتوسطي. ومع ذلك ، يظل شباب الضفة الجنوبية أكثر حركية من شباب الضفة الشمالية على الرغم من تضييق سياسات الهجرة وصعوبة الحصول على التأشيرات. ومن حيث السكن، فحتى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 30 وأكثر يستمرون في العيش مع أولياء أمورهم وهو ما تتولد عنه صراعات الأجيال داخل الأسرة (الاستقلالية ، أسلوب العيش، الاعتراف بالفرد، الخ.).

ج - وقد أدت هذه الوضعية الشباب ليكون في الطليعة : في الجنوب لإصلاح مجتمعاتهم من خلال المطالبة بالمزيد من الحرية والديمقراطية؛ وفي الشمال من خلال التعبير عن سخطهم على السياسة المتبعة والتي لا تمنحهم المكانة المناسبة ولا تضع في حسبانها انتظاراتهم. وأشار المتدخلون إلى أن هناك رابطا مشترك بين هؤلاء الشباب. من ناحية، إنهم يبدون اهتماما كبيرا بالفضاء المتوسطي، كفضاء للتعددية الثقافية، غير أن معرفتهم تظل هشة. ويبقى خلق الترابط هدفا رئيسيا من أجل أن تصبح الحروب المشتعلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط غير مفكر فيها ولكن أيضا مستحيلة النشوب.

د - تبين أشكال التعبئة التي ابتكرها الشباب في مختلف بلدان العالم العربي على مستوى الإبداع لديه ونوعية الانخراط من خلال البحث عن الإجماع، والعمل وفق منهجية القرب، والمثابرة من أجل بناء فضاءات التعبير والمشاركة في إطار سلمي مع الاعتراف بالقوة الاجتماعية وقدرتها على الابتكار والعمل من أجل التغيير. هذه التعبئة المتنوعة ليس فقط في أشكالها التعبيرية أو التنظيمية (الشبكات الاجتماعية) ولكن أيضا في عملها سواء ما تعلق بالخدمات أو الإعلام (الإعلام البديل)، والتمكين، والترافع، وتكوين مجموعات الضغط أو التفاوض. هذا "الربيع العربي" ، الذي يجرؤ البعض على تسميته "بالربيع المتوسطي" سمح بظهور فاعلين جدد، وهو في حالتنا هذه الشباب في تجاوز للتصنيفات التقليدية، كما سمح بولادة مجتمع مدني ميداني إلى جانب نهضة الشعب والاعتراف به. وقد أدى هذا التقارب بين هذه الحركات الاحتجاجية إلى تمرد بل وثورات لم يتنبأ أحد بحدوثها. لقد ألقت هذه الأحداث بصخرة في بركة الشراكة الأورومتوسطية.

ه - لقد نمت عدة مشاكل في إطار هذه الشراكة التي كانت أكثر تركيزا على الاقتصاد دون أن تظهر بعض الفاعلية في معالجة ما هو سياسي واجتماعي، من قبيل : الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والهجرة، والحق في التنمية، وما إلى ذلك. هذا، على الرغم من برامج المساعدة والتنمية

والتعاون سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف. وأجمع المشاركون على أن الاتحاد الأوروبي قد أفسح الطريق لقوات غير متوسطية والتي استطاعت فرض توجهاتها ورؤاها في هذه المنطقة.

و - في هذا السياق ، وكما أشار إلى ذلك المشاركون ، إن على شباب ضفتي البحر الأبيض المتوسط أن ينتظم ضمن بنية مرنة يمكنها أن تيسر التكامل بين المستويات الوطنية والإقليمية فضلا عن المستوى الدولي وذلك من أجل " فضاء متوسطي آخر ممكن" بهدف تعزيز المنجزات والمكاسب التي حققتها هذه الحركات مع تجاوز أشكال التثبيط والعرقلة التي تتهدد هذه الحركات التي لازالت في غالبيتها عفوية.

وعلى ضوء هذه الأفكار الأساسية، دعا المشاركون منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي للعمل على تنفيذ التوصيات التالية :

1) بالنسبة للمجتمع المدني الأورومتوسطي :

- النضال من أجل حريته واستقلاليته مع الحفاظ على تنوعه، والاستفادة المشتركة من الموارد وتطوير التعاون بين مكوناته.
- العمل في شفافية وديمقراطية في احترام لأبعادها التمثيلية والتشاركية
- إعطاء الشباب المكانة اللائقة كغاية وجزء من الحل

2) بالنسبة للشباب الأورو متوسطي :

- أن يشكل نفسه كقوة طلائعية في التعبئة ضد القوى الظلامية والأصولية في كل أشكالها الدينية والعرقية والثقافية أو على أساس الجنس
- تطوير شبكات لليقظة تكون مترابطة فيما بينها لمواكبة التغيرات التي تشهدها المنطقة من أجل مزيد من الديمقراطية، وتوسيع مجالات التعبير، وتقوية فرص الولوج إلى القرار من خلال ضمان بروز سياسي للشباب.

3) بالنسبة لمنبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي :

- أمام التحديات التي تواجه المنطقة ، يتعين على منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي مراجعة طريقة عمله وبرامج أنشطته.
- السهر على إنشاء شبكة أورومتوسطية للشباب ومواكبة التنفيذ.

4) بالنسبة لدول الضفة الجنوبية المتوسطية :

- فتح أوراش للجيل الجديد من الإصلاحات مع ضمان المزيد من المشاركة للفئات التي ظلت تعتبر في وضعية قاصر (النساء، الشباب ، الخ.).
- إعادة النظر في سياسات الشباب لضمان المشاركة المواطنة للشباب.
- اعتبار المجتمع المدني الديمقراطي المستقل كعنصر فاعل وشريك موثوق به و لا محيد عنه في إقامة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وضمان الحريات.
- النظر إلى منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي كشريك جهوي موثوق به و ضروري مع دعمه بكل الوسائل والموارد حتى يستطيع أن يلعب دوره الفاعل والمعبئ إلى جانب اعتباره فاعلا رئيسيا.

5) بالنسبة للمفوضية الأوروبية :

- توفير الدعم المالي والسياسي لمنبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي كمكون من المجتمع المدني المستقل والديمقراطي، خصوصا في هذه الفترة التي تعيش فيها المنطقة في تحولا لا رجعة فيها في تاريخها.
- كما يطالب المشاركون الدولة والحكومة الفرنسيتين، مقر منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي، بدعم هذه التوصيات والعمل على تحقيق التزاماتهما المالية والسياسية.